

في النقد اللغوى

للمؤلف على السبأى

المدرس بمدرسة شبرا الثانوية

راج النقد اللغوى فى هذا العصر؛ فخصصت له الصحف أياما، وأوسعت له المجلات صفحات ليست فيها المعنيون باللغة وبحوثها ما يروونه من تصويب وتخطىء. وقدما كان هذا النوع إما فى ثنايا كتب اللغة كما فعل الفيروز آبادى فى قاموسه حين اهتم بتوهم الجوهرى فى صحاحه وعنى بذكر خطئه أو تقصيره، وإما فى كتب خاصة بالنقد كما فعل ابن قتيبة فى كتابه أدب الكاتب، والحريرى فى درة الغواص، ولم يسلم من التعقيب عليهما ونقد مادونهما من آراء فى التخطئة والتصويب، فإن البطليموسى تعقب ابن قتيبة فى كتابه الاقتصاب، وله عبارة لا بأس أن نوردها بنصها: ليرى المولعون بهذا النقد كيف كان تحرز القدماء، وحرصهم على عدم التخطئة إلا بدليل قاطع وجحد أغلب العلماء. قال أبو محمد عبد الله بن السيد البطليموسى فى رده على ابن قتيبة فى كلمات جعلها من لحن العوام « القسم الثالث أشياء جعلها من لحن العامة وعول فى ذلك على مارواه أبو حاتم عن الأصمى وأجازها غير الأصمى من اللغويين كابن الاعرابى، وأبى عمرو الشيبانى، ويونس وأبى زيد وغيرهم، وكان ينبغى له أن يقول: إن ما ذكره هو المختار أو الإفصح أو يقول: هذا قول فلان ولا يحدد شيئا وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له، فيقول: ذلك رأى غير صحيح ومذهب

ليس بسديد ، وكذلك تعقب الشهاب الحفاجي والألوسي - الحريري في الدرة
فصوبا كثيرا بما خطأه وأثبتا بالنصوص صحته ، وفي عصرنا هذا ظهر
كتابان في هذا النوع أحدهما « لغة الجرائد » وهو مجموع المقالات التي كان
ينشرها العالم الكبير المرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي في مجلته « الضياء » والثاني
تذكرة الكاتب للاديب الضليع أسعد داغرو هو شبيه بلغة الجرائد في موضوعه
وطريقته وإن امتاز بالتجديد في بعض الأبحاث، وذكر الأساليب الجديدة،
وكلا الكتاتين لا يخلو من مؤاخذات ستفرد لها بعد بحثا يتضمن وجه الحق
فيما ارتأياه .

ويعتمد النقد الأدبي على الطبيعة المواتية ، والفطرة الصلفية ، والذوق السليم ،
والذكاء الوقاد ، والتجارب الدقيقة والاطلاع على الآداب العربية والأجنبية ،
وانتمكن من الناحية الفنية ، أما النقد اللغوي فأساسه التمكن من العلوم العربية ،
والاطلاع الكثير ، فهو إلى حافظة قوية وذات كرات واعية أخرج منه إلى الذوق
والتجربة يومع هذا فليس ميسورا كما قد يتوهم بعض الناس ، فإن له شروطا إن
لم تتوافر فيمن يحاوله ركب الصعاب ، واستقبل أمرا دامثونة وربما عثر في سيره ،
فيصبح مغلوب الرأي مردود القول - لا تافها لا يعبا به كما يحسب آخرون يقولون :
ما صواب كلمة لا تقرم بها مدنية ؟ وما تخطئة أخرى لا تنهدم بها حضارة ؟ فإن
التهاون في استعمال كلمات محرقة أو ملحونة أو عامية قد يجر على اللغة أخطارا
داهمة ، تفسد الذوق وتضيع الدين وتبعدنا عن الغاية من البيان .

فعلى الناقد اللغوي ليكن ثباتا دقيقا شديد الحذر بعيدا عن النقد والشهير
أن يتذرع بالوسائل الآتية :

١ - أن يكون كثير الاطلاع على المعاجم المشهورة وكتب الأدب
المتداولة مستفيدا من مطالعته فلا يكن في بمعجم يظنه وسع معظم المفردات
ويهمل غيره ؛ إذ قد يأتي المصباح المنير مثلا ، أو مفردات الراغب ، أو أساس

البلاغة، أو المختصر بما لا يوجد في سائر المعاجم، وقد رأيت بعض الأفاضل اهتم بالقاموس فقط وجعله سنده وحجته في نقده فكان يشهر به ويرد عليه نقده من المصباح أو المختار.

ولا يعتمد على المعاجم دون كتب الأدب فإن مؤلفيها جزأهم الله خيرا على طول الدرس واحتمال المشقة في التحقيق لم يستوعبوا ما نطق به العرب أو يستقصوا ما روى عنهم - والتلغات مما لا يحيط به إنسان - بل يقرأ كتب الأدب الشهيرة المعتمد عليها ليأخذ من نصوصها وشواهد ما عسى أن يكون قد تركته المعاجم، وسيرى القارىء بعض الكلمات التي عثرنا عليها في كتب الأدب ولم توجد في المعاجم.

٢ - أن يكون دقيق الملاحظة يقظا حين يطلع على المعاجم، فقد ينفي المعجم كلمة في مادة ويثبتها في أخرى، وقد يذكر ما هو صريح الخطأ ظاهر البطلان، وقد يضع الناسخ أو الطابع حركة ما فيظن المطلع أنها وضعت عن تثبت وثقة، فإذا بها بعد البحث غلطة شنيعة لا وجه لها من الحق: فتلا يذكر القاموس كلمة فة في باب الهمزة مرهما أن لامها همزة ثم يجمعها على فئات وفين. وجمعها جمع مذكر سالما بذلك بلا تردد أن لامها مخدوفة وعرض عنها التاء، فيكون الصواب ذكرها في باب الواو ووزنها فوة، وكذلك فعل أيضا فأثبتها في الواو، وتعقبه الشارح حين ذكرها في الهمزة، فلولم تكن متذكرا القاعدة لوزنها فله، وحذفت العين مع أن الذي يحذف في مثل هذا البناء الفاء أو اللام

ومثلا يذكر اللسان في مادة وهب (هبن فعلت ذلك أي احسنني واعددني ولا يقال هب أنى فعلت) ثم يروى في مادة شرك ما يدل على صحة ما ذكره إذ يقول ص ٣٢٤ في الجزء الثاني عشر: «كان عمر رضى الله عنه حكيم فيها (الفريضة المشتركة) بأن جعل الثلث للاخوة للام ولم يجعل للاخوة للاب والام شيئا فراجع الاخوة للاب والام وقالوا: له هب أن أبانا كان حمرا فأشهر كنا بقرابة أمنا فأشرك بينهم» فأنت ترى أن اللسان يذكر في الحكاية

قولهم هب أن أبانا. وكذلك يذكرها ويرويه غيره ولم ينكر عليهم عمر قر لهم - وهو الناقد البصير الخبير بأساليب الأدباء - ولو كانوا مخطئين لردهم وعلمهم كما علم غيرهم حين أخطوا، ويظهر أن صاحب اللسان تأثر بالحريري في هذه المادة فسها حين ذكر النص أن يعود فيبطل ما قرره ويمحو ما أثبتته.

وتجد القاموس يذكر في مادة (القتر) اقترى على وزن افعل، ويقول: وهو لازم البتة وفي هذا خطأ ظاهران: الأول أنه حسب التاء زائدة فوزن الكلمة على افعل مع أنها أصلية ووزنها أفعل كارعى واجأوى. الثاني أنه قرر أن افعل لازم البتة ويرده استمع واشترى واصطنع واصطحب وهكذا من مثبات على وزن افعل وهي متعددة.

وتجد الواقفين على طبع أساس البلاغة في دار الكتب في مادة قفل يشكون الفعل قفل بفتح الفاء ويعدونه مع أن اللسان والتاج ينصان على إنكار مققول، فيقول اللسان « وقد أقفل الباب وأقفل عليه فاقفل واقفل، والتون أعلى، والباب مقفل ولا يقال مققول » وكذلك يقول التاج أما نظيره في المعنى وهو أغلق فقد ورد فيه غلّق ونصوا على أنها لغة رديئة؛ ولذلك يقول أبو الأسود الدؤلي في بيان فصاحته:

ولا أقول لقدّر القوم قد غليت ولا أقول لباب الدار مغلوق

فأنت ترى من إنكار اللسان والصاح والتاج كلمة مققول، ومن عدم ورود قفل متعددة في قاموس ما إلا في الطبعة الجديدة من أساس البلاغة - أن الصواب قفل بالشد لا قفل، وأن المصححين أغفلوا الشدة فأوهمو الثراء بأن الفعل متعد مع أن النصوص متضاربة على لزومه، وهكذا من مسائل تخدعك فيها المعاجم وتفكك موقفا نعيذك بالله منه إن لم تحذرها.

٣ - أن يكون متمكنا من قواعد الصرف والنحو وعلوم البلاغة؛ وسوف يشور قوم من المجددين على هذا، وما علينا إن ثاروا بعد أن تمنوا ألا يكون في

المدارس شيء منها؛ لأننا من الذين يقدرون بمجهود السابقين في تقريب العلم وتفهم المتعلمين الفصيح والافصح والصحيح والملحون، ولو كان عملهم عبثاً للطلبة والمعلمين أن يكفروا أيديهم ويطووا كتبهم؛ لينطق الناس بما يشاء، ونوترضاه بذاتهم، وإنما طالبا التمكن في هذا لأننا وجدنا لغريين ناقدين يقفون عند حرف الكلمة ولا يفقهون خوارها أو يصرفونها نصرياً في أسرار العرف والاشتقاق والتجوز، فالمرحوم اليازجي ينفرد بكلمة نصوح لأنها لم ترد في المعاجم، وفاته أن المقيس لا داعي لذكره أو التنبيه عليه والفعل نصَّح ثلاثي متعد: يتفاس في فاعل منه التجويل إلى صيغ المبالغة الخمس على مذهب البصريين^(١)، ولو كان عليها بالقاعدة ماتعرض لتقد هذه الكلمة؛ على أنها واردة في شعر عدى بن زيد إذ يقول في إحدى الروايتين.

من لقلب دنف أو معتمد قد عصى كل نصوح ومقدد^(٢)
كما أنكر اليازجي أن كلمة سفاسف تجمع على سفاسف لأنها لم ترد إلا مفردة، ولكن القواعد لا تأتي جمعها وقد جمعت في قول ابن سلام صاحب الطبقات يشرح قول العلامة بن جرير في الموازنة بين الشعراء الثلاثة: جرير، والفرزدق، والاختال (جرير يحىء سابقاً، ومصلياً، وسكيتاً) قال ابن سلام: «جرير له روائع هو بهن سابق، وأوساط هو بهن مُصَلِّ، وسفاسفات هو بهن سكيت» فإن سلام جمع الكلمة جمع مؤنث سالماً ومرت القرون على قوله، ولم ينكر عليه منكر، وحسبك بابن سلام عالماً، وقال جعفر أحد بني مُرَّة .
منعناه من مُعلِّيا مَعَد وأنتم سفاسيف رَوَّح بين قُرح وخيبر^(٣)
فجمعه الشاعر جمع تكدير. وعدم تعرض المعاجم للجمع لا يعني نفيه أو

(١) راجع حاشية يس على التصريح ص ٧٤ جزء ثان .

(٢) راجع الانغاف ص ١٢٨ جزء ثالث .

(٣) قرح: سوق وادي النهر وقصبتها راجع الانغاف ص ٩٣٨ الجزء الثامن .

إنكاره ، فالوجه في النقد اللغوي ألا نجد كلمة من أجل إنكار بعض اللغويين أو إغفال أصحاب المعاجم فإن في هذا تضيقا على المنشئين والكتاب ، وتحجيرا للواسع المستفيض ومادام يمكننا التوسع باطراد القواعد أو الاشتقاق أو التجوز ، فما علينا من بأس إن استعملنا ما يتفق مع هذه الأبواب .

وللدلالة على أن المعاجم لم تستوعب ، نذكر لك كلمات مشهورة مستعملة ومذكورة في كتب الأدب ، وبها تقتنع أن مصادر اللغة ليست محصورة فيها بل شواردها ماثلة في كتب الدين والأدب واللغة :

١ - عمه : خطأ أستاذنا العلامة صاحب كتاب تهذيب الألفاظ العامية الأدباء في استعمال هذه الكلمة ، واستبدل بها كلمة عمامة لأنها لم ترد في معجم ، اللهم إلا على أنها اسم هيئة من الاعتماد شذودا ، وكذلك صرحت كتب الصرف ولكنها وردت نثرا وشعرا ، ففي النثر يقول نعيم ابن قيسة الأسدي لا مري القيس : « والتاج والعمه فوق الجين الكريم وإخاء الحمد وطيب الشيم » وبدهى أنها لا تكون هنا اسم هيئة بل هي اسم ذات (١) وفي الشعر قول عروة بن حزام العذري الشاعر الأموي :

فرفرت من العراف تسقط عمتي عن الرأس ما ألتأها بينان (٢)
٢ - التحق . وتلك كلمة وقعت فيها كما وقع غيري فأنكرتها في مقال « تحقيقات لغوية » في صحيفة المعلمين سنة ١٩٢٣ ممتدا على قول صاحب تاج العروس في مستدركه على مادة لحق إذ قال : « والتحق به أي لحق مولدة قال الصاغاني : لم أجده فيما دون من كتب اللغة فليجنب ذلك » وأنكرت طلبات الالتحاق ، واستبدلت بها طلبات اللحاق أو الأسحق ، ولست أجدتها في النثر والشعر أيضا ، ففي النثر يقول يزيد بن معاوية حين خطب أمام أبيه يشد أزر عبيد الله

(١) راجع الاثناني جزء رابع ص ١٠٤ :

(٢) راجع النوادر لابن علي القالي ص ١٥٩ .

ابن زياد : يا أمير المؤمنين : إن للشاهد غير حكم الغائب ، وقد حضرك زياد وله مواطن معدودة بخير ، لا يفسدها النظم ولا تغيرها التهم وأهلوه أهلك : التحقوا بك وتوسطوا شأنك فسافرت به الركبان الخ (١) ،
وفي الشعر يقول عنتره العبسي :

ولي جواد لدى الهيجاء ذو شغب يسابق الطير حتى ليس يلتحق (٢)
٣ — المعروف أن فاعلا وصفا لمذكر غائل لا يجمع على فواعل إلا ما شذ، وقد عدت المعاجم من الشاذ فوارس ، وهوانك ، ونواكس ، وزاد بعضهم كالمصباح سابق وسراق ، خالف وخوالب ، وزاد البغدادى فى الخزانة عند التكلم على قول الفرزدق ،

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار :
غائب وغرائب ، وشاهد وشواهد ، وخاشع وخواشع وهذه عن ابن خالويه ، وخاطيء وخواطىء ، وحاجب وحواجب ، وحاجّ وحواجّ ، وداج ودواج بمعنى الأعوان والمكارين عن الجوالقي ، رافد وروافد عن المفضل ولم يذكروا من بين الشواذ باسل وبواسل ومن أجل هذا نَبَهنا عليها فى كتاب إنشاء المقالات واستبدلنا بها بسلا وبسلا ، وقد ذكر الشيخ محمد على الفيومى شارح شواهد شذور الذهب عند شرح الشاهد السابق : بواسل وقرأت فى شعر باعث بن صريم الششكرى من شعراء الحماسة قوله :

وكتيبةٌ سُفِّعَ الوجوه بواسل كالأسد حين تَدْبُ عن أسنائها
فإن قال قائل إن الجمع هنا ساغ لرجوعه إلى الـكتيبة، قلنا وهل تكون الـكتيبة من غير العقلاء ؟ إذا جاز أن تكون من غيرهم فعلى الجيوش المجاهدة العفاء، وإذا صح هذا الجمع فليس لمن اعترض على الشاعر المفلح والـاستاذ الكبير

(١) راجع العقد الفريد ج ٢ ص ١٤٠ وجمهرة خطباء العرب لـأ. سناد أحمد صفوت بدار العلوم جزء ثان ص ٢٧١

(٢) راجع ديوانه المطبوع فى أوربة وشعره فى شعراء النصرانية .

على الجارم بك أدنى وجه من الصواب في تخطئته في كلبه براسل حين قال في :
تأبين عاهل العراق المرحوم الملك غازي الأول:

طرحا رداء البأس عنا بواسلا وإن هزنا يوم العراق وإن أدا

٤ — زاد عن : أنكر الأدباء تعدية الفعل زاد بعن وقرروا أنها لا تتعدى

إلا بعلى مستدلين بقول ذي الأصبع العدواني .

وأنتم معشر زيد على مائة فأجمعوا أمركم طرافكيدوني

ولكن قبيصة الجرمي وهو شاعر جاهلي من شعراء الحماسة يقول :

يزيد نبالة عن كل شيء ونافلة وبعض القوم دون

ويقول صاحب الكليات « والزيادة تلزم وقد تتعدى بعن كما تتعدى بعلى ؛

لأن نقص يتعدى به وهو نظيره أى المقابل له ما

للبحث بقية

على السباعي